المسؤولية الجنائية عن ترويج الإشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي
دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي

د . محمد محمد سيد أحمد عامر
أستاذ مشارك بقسم الفقه العام
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
جامعة الأزهر

بحث مقدم

لمؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي
التطبيقات والإشكاليات المنهجية
كلية الإعلام والاتصال

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض

الفترة من ١٩ : ٢٠ / ٥ / ١٤٣٦ هـ

الموافق ١٠ : ١١ / ٣ / ٢٠١٥ م

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد

فإن الإشاعات المقترفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تشكل خرقاً لمطلوبات الشرع والقوانين والأنظمة ، وكما هو معلوم فإن مرتادي وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن يتحلوا بأخلاقيات محددة ، وأن الانحراف عن هذه الأخلاقيات يعرقل الغاية المستهدفة من الولوج في هذه الوسائل . ولما كانت الإشاعات عبر هذه الوسائل كثيرة ومتعددة ، فقد أثرت أن أتقدم ببحث عنوانه " المسؤولية الجنائية عن الإشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، دراسة فقهية مقارنة بالقانون المصري والنظام السعودي " وذلك " لمؤتمر وسائل الاتصال الاجتماعي التطبيقات والإشكاليات المنهجية " ، والذي تقيمه كلية الإعلام والاتصال ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، مع الشكر والتقدير للقائمين على المؤتمر ، والدعاء للمؤتمر بالتوفيق .

مشكلة البحث :

تمثل طبيعة المشكلة في أن كثيراً ممن يرتادون وسائل التواصل الاجتماعي لا يدركون حسامة جرمهم عما يقترفوه من الإشاعات ، كما لا يعلمون مدى المسؤولية الجنائية والمدنية التي قد تقع على عاتقهم جراء هذه الإشاعات ، ومن هنا برزت الحاجة إلى ضرورة معرفة حقيقة وأركان جريمة الإشاعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، ثم الجواب على سؤال رئيسي يمثل مشكلة البحث ، وهو : ما هي المسؤولية الجنائية الناجمة عن هذه الإشاعات في الفقه الإسلامي والقانون المصري والنظام السعودي ؟

تساؤلات البحث :

ثمة سؤال رئيسي وهو : ما هي المسؤولية الجنائية الناجمة عن الإشاعات المقترفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي والقانون المصري والنظام السعودي ؟ ، ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي :

- س ١ : ما حقيقة الإشاعات ؟
- س ٢ : ما أهم جرائم الاشاعة في الفقه الإسلامي والقانون المصري والنظام السعودي ؟
- س ٣ : متى يعد الشخص واقعا تحت المسؤولية الجنائية بسبب هذه الاشاعات ؟

الهدف من البحث :

- يهدف هذا البحث إلى :
- ١ - بيان حقيقة الاشاعات .
- ٢ - توضيح جرائم الاشاعة في الفقه الإسلامي والقانون المصري والنظام السعودي
- ٣ - بيان متى يعد الشخص واقعا تحت المسؤولية الجنائية بسبب هذه الاشاعات .

منهج البحث :

ينتهج هذا البحث المنهج الوصفي أساسا ، مع التعرض للمنهج الإستنباطي والاستقرائي عند الحاجة والمقتضى . كما يتضمن النظر في مصادر وأحكام الشريعة الإسلامية وآراء الفقهاء في المذاهب الفقهية للوصول إلى أهداف البحث .

الدراسات السابقة .

الدراسة الأولى : الإشاعة وخطرها على ولاية الأمر . د / عفاف بنت حسن مختار ، مجلة البحوث الإسلامية ، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ، المملكة العربية السعودية ، العدد ٩٦ ، الإصدار من ربيع الأول : جمادى الثاني ١٤٣٣ هـ (١) . وقد ذكرت الباحثة أنه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في مدى الآثار السلبية للإشاعة ضد ولاية الأمر وما يترتب عليها من أخطار . ثم تحدثت قبي الفصل الأول عن الإشاعة وأركانها وأنواعها ، وفي الفصل الثاني عن الإشاعة وخطرها على ولاية الأمر

وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج ، أهمها أن لفظ الشائعة غالبا ما يستعمل في الـدم ،... ، وأن أول فتنة حصلت بعد الرسالة المحمدية بسبب الإشاعات المغرضة ، وأن الشائعات تختلف باختلاف الدوافع والأسباب ، وأن من أصول أهل السنة والجماعة طاعة ولي الأمر في المنشط والمكروه إلا أن يؤمر بمعصية ، ثم الحذر من القنوات الفضائية وبعض المنتديات في الانترنت ...

وقد توصلت الباحثة إلى جملة من التوصيات منها : على الجهات التنظيمية المعنية بالعمل على تقديم الأخبار الصحيحة والمستمرة للناس عن طريق وسائل الإعلام المقررة والمسموعة والمرئية ، وأيضا غرس القيم الدينية والخلقية والمثل العليا في نفوس أفراد المجتمع ، وتنمية الثقة بالنفس بما يؤدي إلى القضاء على هذه الظواهر السيئة .

الدراسة الثانية : عقوبة مروجي الإشاعات في الفقه الإسلامي . د / منيرة بنت سعيد أبو حمامة ، بحث مقدم لمؤتمر الإعلام والإشاعة : المخاطر المجتمعية وسبل مواجهتها ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الملك خالد ، أبها ، السعودية ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٤ م . وقد تم بلورت الباحثة مشكلة البحث في سؤال مؤداه : ما هي العقوبات الشرعية التي قد يتعرض لها مروجي الإشاعات في الفقه الإسلامي ؟ ثم تحدثت الدراسة في المبحث الأول عن تعريف الإشاعات وحكمها الشرعي ، ثم المبحث الثاني عن أنواع الإشاعات وخطورها على المجتمع ، ثم المبحث الثالث عن عقوبة مروجي الإشاعات في الفقه الإسلامي .

وثمة نتائج ذكرتها الباحثة منها أن الشريعة الإسلامية جعلت الإشاعات من الجرائم المؤثمة ديانة والمجرمة قضاء ، وأن ضعف الوازع الديني واستصغار الذنوب في النفوس ساعد على انتشار الإشاعات وترويجها ، وأن عدم الصدق والشفافية وإخفاء المعلومات الصحيحة عن أفراد المجتمع ساعد على نشر الإشاعات وتلفيق الأكاذيب التي تضر بالوطن .

كما خلصت الباحثة إلى جملة من التوصيات أهمها وجوب رد الأمر في كل الأخبار إلى أهل الاختصاص ، وكذلك يجب على أولياء الأمور تربية الأبناء على الصدق في القول وتجنب كل ما هو محرم كالكذب والغيبة والنميمة وإتيان الظن أو إشاعة الفواحش ونحوها .

الدراسة الثالثة : المسؤولية الجنائية عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة دراسة تأصيلية وتطبيقية . د . محمد بن عبد العزيز بن صالح المحمود ، بحث متطلب الحصول على الدكتوراة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م . وتمثل طبيعة المشكلة وفق تلك الدراسة في سؤال مؤداه : ما حدود المسؤولية الجنائية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة ؟ وقد تحدث الباحث في الفصل الثاني عن نطاق المسؤولية الجنائية حال اساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة ، وفي الفصل الثالث تحدث عن المسؤولية الجنائية عن تجاوز ضوابط الحريات العامة المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة ، وفي الفصل الرابع تحدث عن جرائم مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة ، ثم قدم في الفصل الخامس دراسة تطبيقية .

وأهم ما وصل إليه الباحث من نتائج : أن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة اليوم هي بمثابة وسائل إعلامية من نوع خاص عرفت بالإعلام الجديد ، وتعامل من حيث المسؤولية الجنائية معاملة وسائل الإعلام الأخرى ، وأن الأصل قيام المسؤولية الجنائية في حق معيد النشر في وسائل التواصل الاجتماعي كونه مؤيدا وموافقا للمنشور ، ويستثنى من ذلك ما قام الدليل على تخلف القصد الجنائي لديه .

كما أوصى الباحث بعدة توصيات أهمها : مراعاة أهمية مواكبة المستجدات في الإعلام الجديد بسن الأنظمة الملائمة ، وزيادة وسائل تثقيف العاملين في مجال العدالة الجنائية على التعامل مع جرائم التواصل الاجتماعي الحديثة ، وأيضا مراعاة إعادة النظر في المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بشأن وضع عقوبة مناسبة تفرق بين المنتج والمعد المرسل وبين المخزن .

أهم المصطلحات :

١ - المسؤولية الجنائية . يقصد بالمسؤولية الجنائية : استحقاق مرتكب الجريمة العقوبة المقررة لها . وتتعلق هذه المسؤولية بفاعل أخل بما حوطب به من تكليف جنائي ، فحقت عليه العقوبة المقررة لحماية هذا التكليف " ، وتعتبر الأهلية الجنائية شرط في التكليف . (٢)

٢ - جريمة الاشاعة . يعرف الإمام الماوردي الجريمة بأنها " محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير " (٣) . وتعرف الجريمة قانونا بأنها " سلوك إرادي غير مشروع ، يصدر عن شخص

مسئول جنائيا ، في غير حالات الإباحة ، عدوانا على مال أو مصلحة أو حق محمي بجزاء جنائي " (٤) .

وتعرف الإشاعة بأنها " تلك الأقاويل والأخبار التي يتناقلها كثير من الناس جهلا أو بقصد الإرجاف وإخافة الآمنين بغض النظر عن كونها صحيحة أو غير صحيحة . " (٥)

٣ - وسائل التواصل الاجتماعي . تعرف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها " تلك الوسائل التقنية الحديثة التي يستخدمها الأشخاص فيما بينهم لتحقيق التواصل الاجتماعي المشاع عبر شبكة الانترنت كالفيس بوك ، وتويتر " (٦)

ويلاحظ أنه قد كثرت هذه الوسائل ، حتى أنه أصبح من العسير حصرها على العاملين في هذا المجال وبدأنا نسمع عن الفيس بوك ، وتويتر ، والابميلات بأسمائها المختلفة ، وجوجل توك ، وفايبر ، وماسنجر ، وإنسبيك ، وواتساب ، وبالتوك ، وياهو ماسنجر ، وبلاك بيرى ماسنجر ، والانستغرام إلخ..... وأكتفي بعرض نبذة موجزة لأهم وسائل التواصل الاجتماعي التي ذاع صيتها وهي :

- أ - الفيس بوك . ومن أبرز السمات التي تتيح لمستخدميه إمكانية التواصل مع بعضهم البعض :
- لوحة الحائط wall ، وهي مساحة في الملف الشخصي تتيح للأصدقاء إرسال رسائل .
 - النكرة pokes ، وهي نكرة افتراضية لإثارة الإنتباه إلى بعضهم البعض كتنبيه .
 - الصور photos ، وهي تمكن المستخدم من تحميل الألبومات والصور من أجهزتهم إلى الموقع
 - الحالة Status ، وهي سمة تتيح للمستخدم الإبلاغ عن مكانه وما يقوم به من عمل .
 - التغذية الإخبارية News feed ،
 - تعليقات الفيس بوك Facebook Notes ، وهي سمة متعلقة بالتدوين .
 - الشات Chat ، وهي وسيلة تواصل بالرسائل السريعة .

ب - اليوتيوب YouTube ، وهو موقع تواصل اجتماعي وقد أسس في ١٤ / ٢ / ٢٠٠٥ م ، يمكن من خلاله رفع التسجيلات المرئية مجانا ومشاهدتها عبر البث الحي بدلا من تنزيلها ، وكذلك يمكن من خلال الموقع التعليق عليها .

ج- سكاى بي Skype ، وهو موقع يسمح بالاتصال صوت وصورة عبر الانترنت بشكل مجاني .

د- فايبر Viper ، طورته شركة فايبر ميديا ، وهو تطبيق يعمل على الهواتف الذكية ، ومتعدد المنصات التي يمكنه العمل من خلالها مثل اندرويد ، وبلاك بيري ، وويندوز فون ، وسيمبان ، وسيريز ٤٠ ، وويندوز وماك ، ونوكيا ، ويتيح المكالمات المجانية والمراسلات وارسال رسائل نصية أو صور أو فيديو .

هـ - تويتر Twitter ، وهو يقدم خدمة التدوين المصغر ، ويسمح بأن يقوم مستخدموه بارسال تغريدات بما لا يزيد عن ١٤٠ حرف للتغريدة الواحدة . (٧)

٤ - الجريمة المعلوماتية . يقصد بالجريمة المعلوماتية " كل سلوك سلبي أو إيجابي يتم بموجه الاعتداء على البرامج أو المعلومات أو الاستفادة منها بأية صورة كانت " (٨) . وتنص المادة (١) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية على أنه " يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذا النظام - المعاني الميينة أمامها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك : ... ٨ - الجريمة المعلوماتية : أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام " .

خطة البحث:

المقدمة :

- طبيعة المشكلة .
- تساؤلات البحث .
- الهدف من البحث .
- منهج البحث
- أهم المصطلحات .
- خطة البحث .

المبحث الأول : أركان جرائم الاشاعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الفقه والنظام.

المطلب الأول : أركان جرائم الاشاعة في القانون المصري والنظام السعودي .

المطلب الثاني : أركان جريمة الإشاعة في الفقه الإسلامي .

المبحث الثاني :المسؤولية الجنائية عن الإشاعات عبر وسائل التواصل فقها وقانونا

المطلب الأول : المسؤولية الجنائية عن الإشاعات عبر وسائل التواصل قانونا ونظاما .

المطلب الثاني :المسؤولية الجنائية عن الإشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي فقها .

الخلاصة :

أ - النتائج .

ب - التوصيات .

المراجع .

المبحث الأول

أركان جرائم الإشاعات فقها ونظاما

المطلب الأول

أركان جرائم الإشاعة في القانون المصري والنظام السعودي

ثمّة أركان يجب توافرها في الجرائم المبنية على الإشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، بحيث إذا انتفى ركن من هذه الأركان لا يصبح للجريمة وجود قانوني ونظامي . وتتمثل هذه الأركان في الركن الشرعي ، والركن المادي ، والركن المعنوي ، وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول

الركن الشرعي

لقد استقرت التقنيات الجنائية الحديثة على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، أو ما يسمى مبدأ " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص " ، ومفاد هذا المبدأ أن على المنظم أن يحدد مسبقا الأفعال التي يعتبرها جريمة حال صدورها من الإنسان ، فيحدد لكل جريمة أنموذجها القانوني ، كما يحدد لها العقوبة . والوسيلة المتخذة نظاما وقانونا لذلك هي القاعدة الجنائية ، والتي يتضمن شق التكليف بها الأمر أو النهي ، كما يأتي شق الجزاء بها محددًا للعقوبة أو التدبير الاحترازي . (٩) .

ويلاحظ أنه قد جاءت النصوص المجرمة والممثلة للركن الشرعي في القانون المصري والنظام السعودي ، والتي تحظر جرائم الإشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها ، ومن أمثلتها ما يلي :

١ - الركن الشرعي في القانون المصري

١- جريمة إذاعة أخبار كاذبة أو مثيرة . فقد نصت المادة (٨٠ ج) من قانون العقوبات المصري على أنه " يعاقب بالسجن كل من أذاع عمدا في زمن الحرب أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفزع بين الناس أو إضعاف الجلد في الأزمة

وتكون العقوبة السجن المشدد إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة أجنبية .

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا ارتكبت الجريمة مع دولة معادية " .

٢ - جريمة إذاعة المصري إشاعات كاذبة في الخارج مضرة بالبلاد . حيث تنص المادة (٨٠ د) على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مصري أذاع في الخارج أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية للدولة أو هيبتها واعتبارها أو باشر بأية طريقة كانت نشاطا من شأنه الاضرار بالمصالح القومية للبلاد وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب " .

٣ - جريمة إحراز محررات مروجة للفتن ، حيث تنص المادة (٩٨ ب) مكرر من قانون العقوبات المصري على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن ترويجا لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ ب و ١٧٤ إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها ، وكل من حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو

تسجيل أو إذاعة نداءات أو أناشيد أو دعاية خاصة بمذهب أو جمعية أو هيئة أو منظمة ترمي إلى غرض من الأغراض المنصوص عليها في المادتين المذكورتين " .

٤ - جريمة استغلال الدين لترويح الفتن ، حيث تنص المادة (٩٨ و) من قانون العقوبات على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويح بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة " .

٥ - الجهر بالصياح والغناء لإثارة الفتن . تنص المادة (١٠٢) على أنه " كل من جهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه " .

٦ - إذاعة إشاعات كاذبة لتكدير الأمن العام . تنص المادة (١٠٢) مكرر على أنه " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تتجاوز مائتي جنيه كل من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه إذا وقعت الجريمة زمن الحرب .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئا مما نص عليه في الفقرة المذكورة إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها ، وكل من حاز أو أحرز بأية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شئ مما ذكر " .

٧- التحريض على ارتكاب الجرائم علنا . تنص المادة (١٧١) على أنه " كل من حرض واحدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة أو بقول أو صياح جهر به علنا أو بفعل أو إيماء صدرت منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من

طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكاً في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا التحريض وقوع تلك الجريمة أو الجنحة بالفعل .

أما إذا ترتب على التحريض مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع .

ويعتبر القول أو الصياح علناً إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق الاسلكي أو بأية طريقة أخرى .

ويكون الفعل أو الإيحاء علناً إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق أو لا يبيعت أو عرضت للبيع في أي مكان " .

٨ - جريمة القذف . تنص المادة (٣٠٢) على أنه " يعد قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسند إليه بالعقوبات المقررة قانوناً أو أوجبت إحتقاره عند أهل وطنه " .

٢ - الركن الشرعي في النظام السعودي

١ - جريمة تهديد الأشخاص وابتزازهم . فقد نصت المادة (٣) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية (١٠) على أنه " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية : ٢ - الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو إبتزازه ، لحمله على القيام بفعل أو الإمتناع عنه ، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً . " .

٢ - جريمة التشهير والمساس بالحياة الخاصة . فقد نصت المادة (٣) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية على أنه " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص يرتكب أيا من الجرائم المعلوماتية الآتية : ٤ - المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا ، أو ما في حكمها . ٥ - التشهير بالآخرين ، وإلحاق الضرر بهم ، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة ."

٣ - جريمة التحريض على جرائم المعلوماتية والاشاعة . فقد نصت المادة (٩) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية على أنه " يعاقب كل من حرض غيره ، أو ساعده ، أو اتفق معه على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام ، إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض ، أو المساعدة ، أو الاتفاق ، بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها ، ويعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة إذا لم تقع الجريمة الأصلية ."

الفرع الثاني

الركن المادي

يعرف الركن المادي للجريمة بأنه " سلوك إرادي تترتب عليه نتيجة إجرامية تربطها بالسلوك الإجرامي رابطة سببية مادية " ، وبناء على ما سبق ، فإن عناصر الركن المادي للجريمة تتمثل فيما يلي :

١ - السلوك الإجرامي . ويمثل السلوك الإجرامي مادة الجريمة ، كما أنه أداة مخالفة أمر القاعدة الجنائية ونهيتها ، ويستوي في ذلك أن يكون السلوك إيجابيا ، وهو ما كان حركة أو أكثر مادية بجانب إرادة تنصرف إلى هذه الحركة ، كما يستوي أن يكون السلوك سلبيا والذي يتمثل في الإحجام وعدم العمل ، ومبنيًا على عنصرين هما إحجام إرادي ، أي عدم حركة ، وأيضا عدم تنفيذ التزام قانوني تحميه قاعدة جنائية .

٢ - النتيجة الإجرامية . وهي عبارة عما يحدثه السلوك الإجرامي من تغير يطرأ على العالم الخارجي وينصب على المحل المادي للجريمة ، مع مراعاة أن هذا التغير قد يطرأ على العالم الحسي كالقتل ، وقد يطرأ على العلم المعنوي كإفشاء السر ، إذ يترتب عليه نقل مضمون السر إلى ذهن الغير .

٣ - رابطة السببية . وهي رباط يربط بين قطبين ، أحدهما السلوك الإجرامي الذي يمثل دور السبب ، والآخر النتيجة الإجرامية وتمثل دور الأثر المترتب على هذا السبب . (١١) ، بمعنى أنه لولا السلوك المجرم والمخطور لما وقعت الإصابة .

١ - الركن المادي في القانون المصري .

ويتحقق الركن المادي في جريمة إذاعة أخبار كاذبة بإحدى صورتين : الأولى : إذاعة الأخبار والإشاعات الكاذبة ، والذي يعني جعل البيانات والإشاعات الكاذبة معلومة لعدد غير محدود من الناس ، وتداول روايتها أو بثها بما يحقق لها الانتشار بين الناس . الثانية : الدعاية المثيرة ، ويقصد بها وجود حملة منظمة لإثارة الشعور بالضيق والخوف بين الناس حتى يدب الوهن واليأس في نفوسهم مما يسهل مهمة العدو .

ويشترط لقيام الركن المادي أن تكون تلك الأفعال من الخطورة بحيث تؤدي إلى إلحاق الضرر بالإستعدادات الحربية للبلاد .

وأما النتيجة الاجرامية اللازم حدوثها من أجل وقوع تلك الجريمة فتتمثل في ضرورة أن يؤدي السلوك الاجرامي إلى نتيجة أو أكثر من إلحاق الضرر بالإستعداد الحربي أو إثارة الفرع بين الناس ، إضعاف الجلد في الشعب (١٢)

وفي جريمة حيازة أو إحراز محررات أو مطبوعات مروجة للفتن فإن الركن المادي لهذه الجريمة يتحقق بوجود حيازة منشورات أو آلة ما لطبعها أو تسجيلها أو إذاعتها مروجة لشيء مما نص عليه في المادة ٩٨ ب ، ١٧٤ من قانون العقوبات من تغيير مبادئ الدستور الأساسية وتسويد طبقة إجتماعية على غيرها إلخ..... شريطة أن يكون ملحوظا فيها استعمال القوة وغيرها من الوسائل الغير مشروعة .

وفي جريمة استغلال الدين لإثارة الفتنة ، فإن الركن المادي لهذه الجريمة يتمثل في استغلال الدين بالقول أو الكتابة أو غير ذلك لإثارة الفتنة (١٣)

وفي جريمة القذف يتمثل الركن المادي لهذه الجريمة في اسناد واقعة معينة شائنة للمجني عليه ، بالإضافة إلى ركن العلانية الذي يتحقق باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ، والتي يتضح منها أن طرق العلانية قد وردت على سبيل المثال ، فقد ذكرت طرقا للعلانية كالقول والفعل والكتابة والرسوم والصور والرموز ، ثم أردفت بقولها " أو بأي وسيلة أخرى من وسائل العلانية " (١٤)

ويلاحظ أن الجرائم السابقة بما تتضمنه من إذاعة بيانات وإشاعات يكثر وقوعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، وأن هذه الوسائل من " فيس بوك " ، و " تويتر " يتحقق بها ركن العلانية المطلوب في بعض هذه الجرائم ، ذلك أن العلانية ليست قاصرة على وسيلة بذاتها ، بل تتحقق بكل ما من شأنه تحقيق العلانية . وقد قضي بأن " وسائل العلانية الواردة بالمادة سالفه الذكر لم ترد على سبيل التعيين والحصر بل جاءت من قبيل البيان والتمثيل . وهذا يقتضي أن يعهد إلى القاضي تقدير توافرها على هدي الأمثال التي ضربها القانون " (١٥)

كما قضي بأنه " أن طرق العلانية ق وردت في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الحصر فإذا أثبت الحكم على المتهم أنه ردد عبارات القذف أمام عدة شهود في مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمجني عليه وتم له ما أراد من إستفاضة الخبر وزبوعه فإنه يكون قد استظهر ركن العلانية كما هي معرفة به في القانون ، وذلك بغض النظر عن مكان هذا التردد " (١٦)

٢ - الركن المادي في النظام السعودي

يتمثل الركن المادي لجريمة تهديد الأشخاص وابتزازهم في الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو إبتزازه ، لحملة على القيام بفعل أو الإمتناع عنه ، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً

ويتمثل الركن المادي في جريمة المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا ، أو ما في حكمها . وفي جريمة التشهير بالآخرين يوجد الركن المادي بكل ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بهم ، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة .

كما أن الركن المادي في جريمة التحريض على جرائم المعلوماتية والشائعات يتحقق بكل ما يعد تحريضا للغير ، أو مساعده له ، أو اتفاق معه على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ، إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض ، أو المساعدة ، أو الاتفاق .

ويلاحظ أن الجرائم السابقة وما تتضمنه من إشاعات عند وقوعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، ينطبق عليها نظام مكافحة جرائم المعلوماتية وما يتضمنه من عقوبات استدلالا بنص المادة (١) من النظام سالف الذكر ، والتي تنص على أنه " يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذا النظام - المعاني المبينة أمامها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك : ٣ - الشبكة المعلوماتية : ارتباط بين أكثر من حاسب آلي أو نظام معلوماتي للحصول على البيانات وتبادلها ، مثل الشبكات الخاصة والعامة والشبكة العالمية (الإنترنت) .

٤ - البيانات : المعلومات ، أو الأوامر ، أو الرسائل ، أو الأصوات ، أو الصور التي تعد ، أو التي سبق إعدادها ، لاستخدامها في الحاسب الآلي ، وكل ما يمكن تخزينه ومعالجته ، ونقله ، وإنشاؤه بواسطة الحاسب الآلي ، كالأرقام والحروف والرموز وغيرها .

٦ - الحاسب الآلي : أي جهاز إلكتروني ثابت أو منقول سلكي أو لاسلكي يحتوي على نظام معالجة البيانات ، أو تخزينها ، أو إرسالها ، أو استقبالها ، أو تصفحها ، يؤدي وظائف محددة بحسب البرامج ، والأوامر المعطاة له .

٨ - الجريمة المعلوماتية : أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام .

٩ - الموقع الإلكتروني : مكان إتاحة البيانات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد . "

ومن خلال النص السابق يتضح الجرائم المبينة على الاشاعات عبر وسائل التواصل الحديثة غالبا ما يستخدم فيها واحد أو أكثر مما تقدم ، فلا يخلو الحال من حاسب آلي ، أو شبكة انترنت إلخ

الفرع الثالث

الركن المعنوي

تتعدد مسميات الركن المعنوي للجريمة ، حيث يطلق عليه الركن الأدبي ، والخطيئة ، والإذئاب ، والعصيان ، والإرادة الخاطئة ، والخطأ بمعناه الواسع . ويعرفه الفقيه الايطالي " انتوليزي " بأنه " موقف إرادي يخالف واجبا ، ويعتبر سببا منشئا للواقعة المادية اللازمة لوجود الجريمة " ، وتتعدد صورته إلى عمد ، ومتجاوز الخطأ ، وخطأ . (١٧)

١ - الركن المعنوي في القانون المصري

وفيما يتعلق بجريمة الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، فإنها تعد من الجرائم العمدية التي يأخذ ركنها المعنوي صورة القصد ، وقد استقر الفقه والقضاء المصري على أن القصد المشترك بحسب الأصل هو القصد الجنائي العام ، فلم يشترط القانون المصري أكثر من تعمد المخالفة . مع ملاحظة أن القصد الجنائي يقوم على عنصرين ، أحدهما : العلم ، ويعني علم الجاني بأن من شأن فعله إحداث إصابة ما داخل الملعب . والثاني : الإرادة ، وهي أن تتجه إرادته إلى ما أحاط به بأن يقصد فعله . ولا حاجة للقصد الخاص ، وهو نية الإضرار ، لأن القانون جرم السلوك مجردا دون نظر إلى آثاره . كما أنه لا عبرة بالبواعث (١٨)

ويجب توافر الركن المعنوي لدى الفاعل في جرائم الاشاعات ، فمثلا جريمة اذاعة الأخبار الكاذبة والمثيرة من الجرائم العمدية التي تتطلب توافر القصد الجنائي لدى الجاني بأن يعلم بأن ما يثيره إشاعات كاذبة ويريد ذلك ، فضلا عن ضرورة علمه بأن ما يفعله قد يثير فزع الناس ويقلل من عزيمتهم . كما أن جريمة حيازة أو احراز محررات مروجة للفتن يتمثل ركنها المعنوي في القصد الجنائي مع ضرورة أن يتوافر لدى الجاني وعي بالخطر فيما يتعلق بالشئ محل الحيازة . وفي جريمة استغلال الدين بقصد إثارة يتطلب الركن المعنوي فيها القصد الجنائي مثملا في العلم والارادة أي إرادة إثارة الفتنة . (١٩)

٢ - الركن المعنوي في النظام السعودي

فيجب وفقا للنظام السعودي أن يتوافر الركن المعنوي في جرائم الإشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، وذلك من خلال توافر العلم والارادة ، فالعمدية مطلوبة لتوافر الركن المعنوي في الجريمة

، ودليلنا على ذلك ما جاء في المادة الأولى من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي حيث نصت على أنه " يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذا النظام - المعاني المبينة أمامها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك : ٧- الدخول غير المشروع : دخول شخص بطريقة متعمدة إلى حاسب آلي ، أو موقع إلكتروني أو نظام معلوماتي ، أو شبكة حاسبات آلية غير مصرح لذلك الشخص بالدخول إليها . " . فقوله " بطريقة متعمدة " هو ما يؤكد ضرورة أن يأخذ الركن المعنوي صفة العمدية .

المطلب الثاني

أركان جريمة الاشاعة في الفقه الإسلامي

يلزم شرعا لوجود جريمة الاشاعة أن تتوافر أركانها ، والتي يعني تخلف أحدها عدم وجود الجريمة ، وتمثل هذه الأركان في الركن الشرعي ، والركن المادي ، والركن المعنوي ، وبيان ذلك كما يلي :

الفرع الأول

الركن الشرعي

إن الجريمة بطبيعتها فعل غير مشروع ، أي فعل يخالف أوامر الشرع ونواهيه . والركن الشرعي للجريمة هو جوهر هذه الصفة غير المشروعة ، فهو تكييف للفعل في تقدير الشارع . ويعتبر النص الأمر أو الناهي في الشريعة هو مصدر الركن الشرعي ، لأنه مصدر الصفة غير المشروعة للفعل ، مع ملاحظة أنه لا يكفي ما سبق حتى يتوافر الركن الشرعي للجريمة ، بل يلزم أيضا ألا يكون الفعل خاضعا لقاعدة الإباحة في الشريعة الإسلامية ، ومن ثم يقوم الركن الشرعي للجريمة في الشريعة الإسلامية على عنصرين ، وهما :

١ - مخالفة الفعل لأمر أو نهي . فلا يكون الفعل غير مشروع في الإسلام إلا بمخالفة أمر أو نهي ، إذ بغير ذلك يبقى الفعل على الإباحة ، عملا بمبدأ " لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص " ، وعملا بقاعدة " الأصل في الأشياء الإباحة... " (٢٠) ، وقاعدة الأصل براءة الذمة . وهذه القواعد نصت

عليها كتب قواعد الفقه الإسلامي ، ففي الأقسام المضيفة "الأصل براءة الذمة ، أي القاعدة فيما أصل ، أي قعده الأئمة من العلماء رضي الله عنهم براءة الذمة ، الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم " (٢١) .

والناظر في أوامر ونواهي الشرع يجد أنها تحظر الاشاعات ، ويتضح ذلك من خلال الأدلة التالية :

١- قوله تعالى " يا أيها الذين ءامنوا إن جاءكم فاسق نبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين " (٢٢)

٢ - قوله تعالى " ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا " (٢٣) قال قتادة : لا تقل رأيت ولم تر وسمعت ولم تسمع ، فإن الله تعالى سائلك عن ذلك كله . وبالجملة فإن الله نهي عن القول بلا علم ، بل بالظن الذي هو التوهم والخيال (٢٤)

٣ - قوله تعالى " إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولى كبره منهم له عذاب أليم . لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقالوا هذا إفك مبين . لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون . ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم في ما أفضتم فيه عذاب عظيم . إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم . يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا إن كنتم مؤمنين . ويبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم . " (٢٥) ، فهؤلاء أهل الشائعة جماعة منكم ، ما هو واحد ولا اثنتان بل جماعة ، وكان على رأسهم عبد الله بن أبي بن سلول رأس النفاق ، فإنه كان يجمعه ويستوشيه حتى دخل في أذهان بعض المسلمين فتكلموا به ، ولذا كان من تولى كبره ، أي كان يجمعه ويذيعه ويشيعه له عذاب أليم . (٢٦)

٤ - قوله تعالى " إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين ءامنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون " (٢٧)

٥ - قوله صلى الله عليه وسلم " إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها فينزل في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب " ، فقد اعتبر من الكبائر ما ذكره ابن حجر الهيثمي في الكبيرة الثامنة والخمسين بمسمى : الكلمة التي تعظم مفسدتها وينتشر ضررها مما يسخط الله تعالى ولا يلقي لها صاحبها بالآلا . فيقول " ومنه كلمة تضمنت مذمة سنة أو إقامة بدعة أو إبطال حق أو تحقيق باطل أو سفك دم أو استحلال فرج أو مال أو هتك عرض أو قطع رحم أو وقوع غدره بين المسلمين أو فراق زوجة أو نحو لك " (٢٨) . ولا يمكن إغفال أن الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تشمل على كل صور المفاسد السابقة

٢ - **عدم خضوع الفعل لقاعدة الإباحة** . فقد يكون الفعل غير مشروع وفق أمر أو نهي ، بيد أن الشخص قد توافر له سبب من أسباب الإباحة كحق دفع الصائل بالقتل ، فالقتل في حد ذاته فعل منهي عنه وحرام ، لكن الشرع أباح للشخص أن يدفع الصائل ولو بالقتل ، ومن ثم ينتفي الركن الشرعي للجريمة . (٢٩) .

الفرع الثاني الركن المادي

يعرف الركن المادي للجريمة بأنه " سلوك إرادي تترتب عليه نتيجة إجرامية تربطها بالسلوك الإجرامي رابطة سببية مادية " (٣٠) . وحتى يتوافر الركن المادي لجريمة الاشاعة ، فلا بد من توافر عناصره المعروفة شرعا . ويقوم الركن المادي للجريمة في الإسلام على ثلاثة عناصر ، وهي : (٣١)

١ - **السلوك الإجرامي** . لقد قسم فقهاء الشريعة الإسلامية الجرائم من حيث النشاط أو السلوك إلى جرائم ايجابية ، وهي التي تتكون من إتيان فعل منهي عنه ، وإلى جرائم سلبية ، وهي التي تتكون من الامتناع عن إتيان فعل مأمور به .

٢ - **النتيجة الإجرامية** . وهي ما يحدثه السلوك من تغيير يطرأ على العالم الخارجي ، وينصب على المحل المادي للجريمة . وهو قد يطرأ على العالم الحسي كالقتل الذي يزهق روح إنسان حي ، وقد يطرأ على العالم المعنوي كإفشاء السر للغير الذي يترتب عليه نقل مضمون السر إلى الغير ، وكذلك القذف الذي يترتب عليه الحط من المكانة .

٣ - رابطة السببية . فالجاني يعد مسؤولاً طالما كان فعله هو علة النتيجة الإجرامية التي تحققت .

الفرع الثالث

الركن المعنوي

إن الجريمة في مدلولها ليست كياناً سلوكياً وكياناً مادياً فقط ، بل هي بجانب ذلك كيان نفسي تدور عناصره في نفسية الجاني ، وهو ما يعبر عنه بالركن المعنوي . والأصل أنه لا جريمة بغير الركن المعنوي ، فهذا الركن هو ضمان العدالة . ، ويلاحظ أن علاقة الركن المعنوي بالركن الشرعي واضحة وجلية ، إذ لا وجود للركن المعنوي ما لم يوجد الركن الشرعي ابتداءً ، لأن الإرادة لا توصف بكونها إجرامية إلا إذا أسبغ الشرع وصف عدم المشروعية على السلوك والفعل المادي الذي اتجهت الإرادة إليه . (٣٢) .

ويسمى الركن المعنوي في الشريعة الإسلامية بركن العصيان ، ومن ثم فلا مسؤولية جنائية في الإسلام بدون عصيان ، وقد قسم الفقهاء ركن العصيان أو الركن المعنوي إلى عمد ، وشبه عمد ، وخطأ ، وما جرى مجرى الخطأ ، ويستبعد الفقه الجنائي الإسلامي فكرة المسؤولية الموضوعية لعدم قيامها على العصيان . (٣٣) . ويقوم الركن المعنوي للجريمة في الإسلام على عنصرين أساسيين ، وهما : (٣٤)

العنصر الأول : الإرادة المعتبرة شرعاً . وتصبح الإرادة معتبرة شرعاً عندما توصف بتوافر شرطين أساسيين ، وهما التمييز ، والاختيار ، ومن ثم تصبح هذه الإرادة صالحة لأن يعتد بها في الأحكام الشرعية ، وأن يترتب عليها أثرها ، فيتحقق الركن المعنوي وتقع المسؤولية الجنائية .

العنصر الثاني : الصفة الإجرامية للإرادة . ومؤدى ذلك وجوب كون الإرادة إجرامية ، بمعنى أن توصف بكونها منهي عن توجيهها من قبل المكلف إلى ذلك الفعل إذ أن الإرادة عندما تتوجه إلى المنهي عنه ، تصبح مثله منهي عنها ، مما يصفها ويسبغها بكونها إجرامية .

المبحث الثاني

المسؤولية الجنائية عن الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي فقها وقانونا

المطلب الأول

المسؤولية الجنائية عن الاشاعات قانونا ونظاما

يقصد بالمسؤولية الجنائية : استحقاق مرتكب الجريمة العقوبة المقررة لها . وتتعلق هذه المسؤولية بفاعل أخل بما خوطب به من تكليف جنائي ، فحقت عليه العقوبة المقررة لحماية هذا التكليف " ، وتعتبر الأهلية الجنائية شرط في التكليف ، وتقوم المسؤولية الجنائية على عنصرين أساسيين ، وهما : (٣٥)

١ - القدرة على الإدراك . ويستخدم الإدراك للدلالة على عقل الإنسان نفسه ، بمعنى القدرة على فهم ماهية الأفعال وتقدير نتائجها من الناحية الاجتماعية العادية ، وليس من نظر القانون الجنائي ، إذ لا يعذر الشخص بجهله القانون الجنائي .

٢ - القدرة على الاختيار . وهي قدرة المكلف على توجيه إرادته المستقلة نحو الاختيار بين بواعث الإقدام على ارتكاب الجريمة وبواعث الإحجام عن ارتكابها .

وبناء على ما سبق ، فإن الشخص يعد مسئولا مسؤولية جنائية عن الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، متى أخل بما خوطب به من تكليف جنائي يلزمه بعدم الاصابة ، وتوافر في حقه عنصري المسؤولية الجنائية ، وهما القدرة على الإدراك ، والقدرة على الاختيار .

المطلب الثاني

المسؤولية الجنائية عن الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي فقها

يمكن القول بأن المسؤولية ليست ركنا في الجريمة ، إذ لا تنشأ إلا بعد توافر أركان الجريمة ، ومن ثم فهي أثر لاجتماع أركان الجريمة وليست أحدها ، ويقصد بالمسؤولية الجنائية في الإسلام " العقوبة التي ينزلها الشارع بمن يحمل تبعة الجريمة " ، (٣٦) ، وتقوم المسؤولية الجنائية في الإسلام على عنصرين أساسيين ، وهما التمييز ، والاختيار ، كما يلي :

١- التمييز . فيشترط لتحمل المسؤولية الجنائية أن يكون الشخص مميزا ، ويستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصغير حتى يكبر ، وعن المجنون حتى يعقل " (٣٧) ، فالحديث يدل على أن الجريمة لا يحمل تبعاتها ولا يسأل عنها غير المميز ، ومما يؤكد ذلك أن الثلاثة الذين رفع عنهم القلم وفق الحديث يجمعهم رابط انعدام التمييز ، وهذا بدوره يستنبط منه أن علة انعدام المسؤولية الجنائية هو انتفاء التمييز ، ويقاس عليها السكران خاصة من كان بغير اختياره عند من يرى ذلك . (٣٨)

ومن المعلوم أن العقل هو مناط التكليف ، وأن التمتع بأهلية الأداء يتعلق بقدرتين ، أحدهما قدرة فهم الخطاب وذلك بالعقل ، والثانية قدرة العمل بالخطاب وهذا يكون بالبدن ، كما أن التمتع بأهلية الأداء الكاملة دون القاصرة هو عبارة عن بلوغ القدرتين " العقل ، البدن " أولى درجات الكمال . (٣٩)

٢- الاختيار . فلا يكفي لتحمل التبعة والمسؤولية الجنائية في الإسلام كون الشخص مميزا ، فقد يكون الشخص مميزا ، ويدرك أن السلوك منهى عنه ومحرم ، بيد أنه مكره لا يستطيع تفادي الوقوع فيه ، ومن ثم كانت حرية الاختيار شرطا آخر للوقوع تحت طائلة المسؤولية الجنائية ، ويستدل لذلك (٤٠) بقوله تعالى " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا " (٤١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم " إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " رواه ابن ماجه (٤٢)

وبناء على ما سبق ، فإن الشخص يعد مسئولا مسؤولية جنائية عن الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، متى أحل بما حوطف به من تكليف شرعي يلزمه بعدم الإشاعات ، وتوافر في حقه عنصري المسؤولية الجنائية ، وهما التمييز ، والقدرة على الاختيار .

الخاتمة

أ - النتائج

١ - أن حقيقة الاشاعات تتمثل في كونها أخبار متداولة لم يتم الثبوت من صحتها .

٢ - أن الشريعة الإسلامية ، وكذلك القانون المصري والنظام السعودي قد كفلا بقدر كبير الأحكام التي تجرم وتحظر الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

٣ - أن جرائم الاشاعة لا تقوم في الشريعة والقانون المصري والنظام السعودي إلا بتوافر أركانها الثلاث متمثلة في الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي .

٤ - أن الشخص يعد مسؤولاً مسؤولاً جنائية عن الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، متى أخل بما خوطب به من تكليف شرعي يلزمه بعدم الإشاعة ، وتوافر في حقه عنصري المسؤولية الجنائية ، وهما التمييز ، والقدرة على الاختيار .

ب - التوصيات .

١ - ضرورة أن تتخذ القوانين والأنظمة تدابير وإجراءات وعقوبات أشد صرامة لمنع ترويح وتداول الاشاعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

٢ - الحاجة إلى وجود رقابة خاصة على المؤسسات التي تقوم على أمر التواصل الاجتماعي .

٣ - ضرورة إصدار نظام خاص مقنن بغية محاسبة ومعاقبة الجاني حال الخطأ والوقوع في الجريمة ، مع ضرورة وجود عقوبات محددة عملاً بقاعدة " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص " .

٤ - التوعية الشرعية والقانونية والاعلامية ببيان الجهات المختصة بمنازعات وجرائم الاشاعات التي تقع عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

٥ - مخاطبة الجهات ذات الصلة بتوصيات المؤتمر للعمل على تفعيلها من أجل تقليل جريمة الاشاعة .

المراجع .

١ (القرآن الكريم

٢ (ابن الجارود ، كتاب المنتقى من السنن ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .

- ١٥) محمد علي الصابوني ، مختصر تفسير ابن كثير ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط٧ ، ١٩٨١ م .
- ١٦) د / محمد نجيب حسني ، الفقه الجنائي الإسلامي ، الجريمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧ م .
- ١٧) د / معوض عبد التواب ، القذف والسب ، دار الفكر القانوني ، الطبعة الرابعة ٢٠٠٨ .
- ١٨) الشيخ منصور علي ناصف ، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ، هدية مجلة الأزهر
- ١٩) د / منيرة سعيد أبو حمادة ، عقوبة مروجي الإشاعات في الفقه الإسلامي ، بحث مقدم لمؤتمر الإعلام والإشاعة : المخاطر المجتمعية وسبل مواجهتها ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الملك خالد ، أبها ، السعودية ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٤ م .
- ٢٠) نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ، صدر بتعميم وزير العدل بالنيابة ذي الرقم ١٣ / ت / ٣٠٨٧ في ٢٧ / ٣ / ١٤٢٨ هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٩ في ٧ / ٣ / ١٤٢٨ هـ بالموافقة على هذا النظام : مجلة العدل ، وزارة العدل ، الرياض ، السنة التاسعة ، العدد ٣٥ رجب ١٤٢٨ هـ .

٢١) ويكيبيديا ، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D>

١) <http://www.alifta.net/Fatawa/fatawaDetails.aspx?View>

٢) د / عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، الأحكام العامة للنظام الجزائري ، جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م ص ٤٣٩ ، وبعدها

٣) الماوردي ، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية ، دار الكتاب العربي بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م ص ٣٦١

٤) د / عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، الأحكام العامة للنظام الجزائري ص ٤٣

٥) د / سليمان بن عبد الله بن حمود أبا الخيل ، مقومات المواطنة الصالحة ، نص محاضرة ألقاها في جامع الامام تركي بن عبد الله بالرياض ص ٥١ <http://islamancient.com/ressources/docs/366.pdf>

٦) د / محمد بن عبد العزيز بن صالح الحمود ، المسؤولية الجنائية عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة دراسة تأصيلية وتطبيقية ، بحث متطلب الحصول على الدكتوراة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م ص ١١

<http://repository.nauss.edu.sa/en/handle/123456789/57103>

٧) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D>

٨) د / محمد حماد الهيبي ، " التكنولوجيا الحديثة والقانون الجنائي " دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٠ م ص ١٥٢

٩) د / عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، الأحكام العامة للنظام الجزائري ص ٦٩ ، ٧٠

١٠) صدر بتعميم وزير العدل بالنيابة ذي الرقم ١٣ / ت / ٣٠٨٧ في ٢٧ / ٣ / ١٤٢٨ هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٩ في ٧ / ٣ / ١٤٢٨ هـ بالموافقة على النظام : مجلة العدل ، وزارة العدل ، الرياض ، السنة ٩ ، العدد ٣٥ رجب ١٤٢٨ هـ ص ٢٢٣ ، وبعدها

- ١١ (د/ عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، الأحكام العامة للنظام الجزائري ص ١٥٩ ، وبعدها
- ١٢ (إيهاب عبد المطلب ، جرائم الإرهاب خارجيا وداخليا في ضوء الفقه والقضاء ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م ص ٩٦ : ٩٨
- ١٣ (جرائم الإرهاب خارجيا وداخليا في ضوء الفقه والقضاء ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣
- ١٤ (د/ معوض عبد التواب ، القذف والسب ، دار الفكر القانوني ، الطبعة الرابعة ٢٠٠٨ ص ١٨ ، ٦٧ ، ٦٨
- ١٥ (الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٩٩ ق - جلسة ١٩٣٩/٤/٣ م) يراجع : د/ معوض عبد التواب ص ٨١
- ١٦ (طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢) يراجع د/ معوض عبد التواب ص ٨٩
- ١٧ (د/ عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، الأحكام العامة للنظام الجزائري ص ٢٨٣ ، وبعدها .
- ١٨ (يراجع بتصرف : صالح بن عبد العزيز بن علي الصقبي ، إفشاء الموظف العام للسر الوظيفي وعقوبته في النظامين السعودي والمصري ، دراسة تأصيلية ص ١٣٠ ، ١٣١ ، المستشار سعداوي مفتاح ، جريمة إفشاء الموظف العام أسرار وظيفته وأثرها على وضعه التأديبي ، مركز معلومات النيابة الإدارية ، مصر . ص ١٠ ، ١١
- ١٩ (إيهاب عبد المطلب ص ٩٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٣
- ٢٠ (د/ محمد نجيب حسني ، الفقه الجنائي الإسلامي ، الجريمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ /
- ٢٠٠٧ م ص ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١
- ٢١ (الأقمار المضنية ، عبد الهادي الأهدل ، مكتبة حدة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م ص ٨١ ، ٨٩
- ٢٢ (سورة الحجرات ، الآية رقم ٦ .
- ٢٣ (سورة الإسراء ، الآية رقم ٣٦
- ٢٤ (محمد علي الصابوني ، مختصر تفسير ابن كثير ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، الطبعة السابعة ١٩٨١ م ج ٢ ص ٣٧٧ .
- ٢٥ (سورة النور ، الآية ١١ : ١٨
- ٢٦ (محمد علي الصابوني ، مختصر تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٥٨٧ ، ٥٩٠ .
- ٢٧ (سورة النور ، الآية رقم ١٩
- ٢٨ (ابن حجر الهيتمي ، الزواجر عن اقتراف الكبائر ، دار الشعب ، مصر ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ص ١٤٧
- ٢٩ (د/ محمد نجيب حسني ، الفقه الجنائي الإسلامي ، الجريمة ص ٦١
- ٣٠ (د/ عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، الأحكام العامة للنظام الجزائري ص ١٥٩
- ٣١ (د/ عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، مرجع سابق ص ١٦٢ ، وبعدها
- ٣٢ (د/ محمد نجيب حسني ، الفقه الجنائي الإسلامي ، الجريمة ص ٤٩٧ ، ٥٠
- ٣٣ (د/ عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، الأحكام العامة للنظام الجزائري ص ٣٣٤ ، ٣٣٥
- ٣٤ (د/ محمد نجيب حسني ، الفقه الجنائي الإسلامي ، الجريمة ص ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١
- ٣٥ (د/ عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، الأحكام العامة للنظام الجزائري ص ٤٣٩ ، وبعدها
- ٣٦ (د/ محمد نجيب حسني ، الفقه الجنائي الإسلامي ، الجريمة ص ٥٠٠
- ٣٧ (ابن الجارود ، كتاب المنتقى من السنن ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م ص ٣٠٥
- ٣٨ (د/ محمد نجيب حسني ، الفقه الجنائي الإسلامي ، الجريمة ص ٤٩٨
- ٣٩ (الشيخ محمد أبو زهرة ، الملكية ونظرية العقد ، مطبعة فتح إلياس ، الطبعة الأولى ١٩٣٩ م ص ٢٦٢ ، ٢٧١
- ٤٠ (د/ محمد نجيب حسني ، الفقه الجنائي الإسلامي ، الجريمة ص ٤٩٧
- ٤١ (سورة الإسراء ، جزء من الآية رقم ١٥
- ٤٢ (الشيخ منصور علي ناصف ، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ، هدية مجلة الأزهر ج ١ ص ٢٤